# محاولة في سوسيولوجيا الذاكرة، قصة حياة الحاج حسن بن عياد الزارعي أنموذجا.

**عقيل البكوش، باحث في علم الاجتماع، مخبر التنوير والحداثة بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية- تونس**

**ملخص:** انطلاقا من شهادة المقاوم الحاج حسن بن عياد الزارعي( 1935- 2020)، تحاول هذه الورقة أن تفحص الكيفيات التي تعامل بها المجتمع وبعض فاعليه مع هذه الشهادة والكيفيات التي اتبعها الشاهد لفرض تموقعه ضمن المشهد الذاكراتي الرسمي بعد عشرات السنوات من التعتيم على ذاكرته وتهميشها.

وإذ تنطلق الدراسة من براديغم الذاكرة الجمعية ذي المنشأ العلمي الاجتماعي، فإنها تتجاوزه إلى منظور بينتخصصي يتجاوز الحدود الضيقة للتخصصات ليقوم بعملية تجسير بين تخصصات علم الاجتماع و الفلسفة و التاريخ وعلم تحليل الخطاب، سبيلها إلى ذلك تقنية " قصة حياة" Récit de vie التي تفتح أمامنا أبواب الحياة الاجتماعية في الصلات التي تبنيها والصراعات التي تعصف بها والتغييرات التي تؤدي إليها.

**الكلمات المفتاحية:** الذاكرة الجماعية، الذاكرة الرسميّة، النسيان، التاريخ الشفوي، قصة حياة.

## An Essay on sociology of memory, The life Story of Haj Hassan Ben Ayed Zarii as a model.

**Okail Baccouche – Sociological Researcher, Enlightenment and Modernity Laboratory at the High Institute of Human sciences.**

**Abstract**:From the testimony of activist Haj Hassen Ben Ayed Zarai (1935-2020), the ambition of these papers is to examine how society and social actors reacted to this testimony and how our witness behaved to impose his will to position themselves in the official memory landscape after decades of rejection and blackout.

Despite the fact that the collective memory paradigm started exclusively in sociology, we were able to go beyond this unidimensional vision to arrive at a transdisciplinary vision that crosses the barriers between disciplines and unifies sociology with philosophy and history and the science of discourse analysis.We use the "life story" as a technical instrument that open the door to social life in their relationships, the conflicts that arise and the changes that happen.

**Keywords:** collective memory, official memory, forgetting, oral history, life story.

**مقدمة:**

شهدت تونس بين 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011 تحركات احتجاجية على السلطة والنظام السياسيين القائمين، انطلقت من ولاية سيدي بوزيد في الوسط التونسي، ثم القصرين المجاورة لها، ثم تدحرجت كرة النار بسرعة من ولاية الى أخرى إلى أن أطاحت برأس السلطة القائمة. كانت التحركات الاحتجاجية تحركات جماهيرية كثيفة وعنيفة في بعض الأحيان، وبدا للجميع أن الفاعلين السياسيين الذين تشكلوا في أحزاب وجمعيات ونقابات وروابط ...الخ قد انتزعوا حقهم في الكلام بعبارة دي سرتو Michel De CERTEAU ( Michel de Certeau,1994).

في هذه الأثناء، اهتبل الفاعلون المتضررون من حقبتي الرئيسين السابقين الحبيب بورقيبة ( حكم من سنة 1956 إلى سنة 1987) وزين العابدين بن علي بن علي ( حكم من سنة 1987 حتى 14 جانفي 2011) فرصة " أخذ الكلمة" لينتجوا خطاب(ات) ذاكرة (ذاكرات)، اعتمد على كتابة المذكرات وسير الحياة والتفتيش في الوثائق لجمعها وترتيبها وإصدارها وتسجيل الشهادات الشفوية والتشكيك في التاريخ الرسمي لتونس المعاصرة وعلى الأخص الفترة الممتدة من بدايات الحرب التحريرية حتى نهاية حكم زين العابدين بن علي في جانفي 2011.

في خضمّ حمّى التذكر التي انفلتت من عقالها بعد 14 جانفي 2011، لاحظنا أنّ عددا من الفاعلين المتذكرين ظلّوا قابعين في منطقة ظلّ السياسات والأفعال التذكرية، فلم يتمكنوا من البوح بمكنون ذاكراتهم رغم محاولاتهم المتكرّرة أخذ الكلمة بل وافتكاكها، هذه الملاحظة دفعتنا إلى التساؤل: كيف يمكن دمقرطة سياسات الذاكرة ؟ وهل تكفي وفرة المشاريع التذكرية المُمَأْسسة منها وغير الممأسسة، لالتقاط وتسجيل والاشتغال على كل الذاكرات التي تكافح ضدّ النسيان ؟

ولمقاربة هذه الاشكالية، ارتأينا أن نؤطر بحثنا تأطيرا نظريا وتاريخيا، متخذين من مقاربة العلوم الاجتماعية والانسانية لتيمة الذاكرة مدخلا، ثم نعرّج على مشروعية ووظيفية أخذ الشهادة الشفوية وتحقيقها واعتماد التقنيات المناسبة لذلك كتقنية " قصة حياة" récit de vie ، التي اعتمدناها في تسجيل شهادة الحاج حسن بن عياد الزارعي، التي افترضنا أنها يمكن أن تكون مثالا حيّا تساعدنا دراسته على اقتراح مقاربة لهذه الاشكالية.

**حمّى التذكر:**

لم تقتصر حمّى التذكر التي تلت الانتفاضة الاحتجاجية المطلبية ( 2010- 2011) على الشهادات المكتوبة، بل تجاوزتها الى الشهادات المسجلة تلفزيونيا[1] وإذاعيا[2] وإلى الأشرطة الوثائقية[3]،

[1] على سبيل المثال برنامج " مذكرات سجين سياسي" وبرنامج " شاهد وشواهد" على شاشة التلفزة الوطنية، وبرنامج " اعترافات " على قناة تونسنا، وحلقات وبرامج متفرقة على قناة الزيتونة.

[2] نذكر على سبيل المثال برنامج " ذاكرة الأيام" بإذاعة تطاوين الذي يعده ويقدمه الضاوي موسى.

[3] على سبيل المثال شريط " الفلاقة " ( كلمة دارجة تعني المقاومين ضد الاستعمار الفرنسي)، وشريط " صالح بن يوسف، جريمة دولة" وقد بثتهما قناة الجزيرة الوثائقية.

والأفلام[4]ولم تقتصر مضامين هذه البرامج والأشرطة ومختلف أنواع التعبيرات الذاكراتية على الجانب السياسي وإنما شملت الشعر والثقافة والعادات والتقاليد كما شملت حياة البادية وذاكرات القرى والمدن[5]، فقد عمدت وسائل الإعلام، بعد تحرّر الكلمة، إلى الاستجابة لانتظارات الجمهور من أجل كسب أكبر عدد من المشاهدين وتوسيع قاعدة متابعيها، الذين كغيرهم في أوروبا مثلا، يشدهم الاستماع إلى قصص حياة «أناس مهمّين ولكن غير معروفين بالنسبة لهم Annie) (OLIVER,2001ولم يقتصر الحفر في الذاكرة على محاولات فردية أو أفعال حينية طارئة وإنما تجاوز الأمر إلى مشاريع مؤسساتية[6] وأخرى هاوية[7] .

وقد كان واضحا من خلال كل هذه البرامج والإصدارات والأشرطة الوثائقية والأفلام وجود حاجة ماسّة إلى مراجعة الذاكرة الجمعية الرسمية التي فرضتها السلطة السياسية ما بعد الاستعمارية والتي تولت وسائل التنشئة الاجتماعية التي تُمَثِّلُ الجهاز الايديولوجي لهذه السلطة نشرها على نطاق واسع، مما يعني أن تغيرا في موازين القوى السياسية أطلّ برأسه ليبحث عن قصبة أوكسيجين ذاكراتي تمنحه الحياة والقوة لمواجهة واقتلاع جذور ما سُمّيَ " الدولة العميقة" من خلال خلخلة أسسها الذاكراتية، التي بنتها على سردية قيادة مقاومة الاستعمار الفرنسي وتحرير البلاد منه ثم بناء الدولة الوطنية وانجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**المقاربة السوسيولوجية للذاكرة:**

انتبه عالم الاجتماع وتلميذ اميل دوركهايم Emile DURKHEIM، موريس الفاكس Maurice HALBWACHS إلى الطبيعة الاجتماعية للذاكرة، ناحتا في سياق الدراسات الذاكراتية مفهوم الذاكرة الجمعية، فبعد أن كانت دراسات الذاكرة منحصرة في التأملات الفلسفية ( أفلاطون PLATON (أفلاطون،2000)، أرسطو ARISTOTE (Aristote,1891)، القديس أوغسطينSAINT AUGUSTAIN (بول ريكور، 2009، ص 155-163)، هنري برغسون (Henri BERGSON, 1999) ، وفي زمن معاصر بول ريكور (بول ريكور، 2009) والتحاليل النفسية ابتداء من ايينغهاوس(Serge NICOLAS,1992) إلى مدرسة علم النفس العرفاني (لورون بوتي، 2012) ، أكّد الفاكس أن الذاكرة الفردية أو ذاكرة الأفراد ماهي إلا تجلٍّ للذاكرة الجماعية، وما « نعتبره ذكريات فردية، ليس في الحقيقة إلا تعبيرا عن حياة جماعية زاخرة كما عشناها في الماضي، لو تأمّلتُ هذه الذكريات لوجدتُ في كلّ زواياها مشاركين لي فيها: تجّارا اشتريت منهم، سائلا طلب مني صدقة، مقهى جلستُ فيه إلى جانب آخرين...الخ» (Maurice HALBWACHS, 1950, P.6.)فذكرياتنا لا تبدو إلا من حيث

---

[4] على سبيل المثال، فيلم " ذاكرة في خطر"، كريم بوزويطة وثامر المكّي (حول ممارسات البوليس السياسي) انتاج 2013.

[5] على سبيل المثال برنامج " ذاكرة مدينة" على التلفزة الوطنية.

[6] سنفرد لها فقرة خاصة.

[7] نذكر على سبيل المثال مشروع مركز البحوث والدراسات بمدينة دوز في الجنوب الغربي التونسي " مربد دوز" حيث تولى مجموعة من المثقفين المنتمين الى سلك التعليم جمع شتات ذاكرة المدينة في مختلف الجوانب وخاصة الجانب السياسي وكل ما يتعلق بمقاومة الاستعمار الفرنسي ووثقوا ذلك في عشرات التسجيلات المصورة التي أمدونا مشكورين بنسخة منها.

الظاهر فردية، أما في حقيقة الأمر فهي ذكريات عشتها مع آخرين أي في مجموعة groupe، قد تكون العائلة أو رفاق الدراسة أو رفاق الحي أو زملاء العمل أو أصدقاء الطفولة والشباب وما شابه، لكن عملية التذكر حسب ألفاكس لا ترتبط بوقوع الحدث وبمعايشته أو المشاركة فيه وإنما ترتبط بتواصل الصلة بمجموعة الانتماء. والنسيان، إذن، يكون بانقطاع الصلة بتلك المجموعة groupe، ويفسّر ألفاكس الفكرة بضرب مثال تبسيطي، يشرح فيه لماذا ينسى الأستاذ طلبته ولا ينسى الطلبة أستاذهم ؟ فيقول أن نسيان أستاذٍ للفصل أو الفصول التي درّسها، سببه انقطاع صلة الاستاذ بطلبة ذلك الفصل، فالفصل الذي درّسه عابر في حياته المهنية، بينما يتذكر الطالب أستاذه وزملاءه، لأن علاقته بمجموعة الطلاّب لم تنقطع، وكانت قد استمرت سنوات من الدراسة، وربما كانوا أيضا ينحدرون من نفس الحي أو الجهة فيوطّد ذلك ذكرياتهم أكثر فأكثر (Maurice HALBWACHS, 1950, P.8-9).

ورغم بداهة فكرة ألفاكس عن الذاكرة الجمعية إلا أنها أثارت جدلا واسعا، فقد اعتبر كلود ليفي ستروس Claude Lévi STRAUSS أن لا وجود لشيء اسمه الذاكرة الجمعية، وأن هدف الفاكس من نحت هذا المفهوم هو إبراز هيمنة الوعي الجمعي على الوعي الفردي وخضوع الفرد للمجتمع (أحمد خواجة، جماعي، 2007، ص83). أما روجي باستيد Roger BASTIDE فقد بين أن «استحضار الذكريات وبناء "الذاكرة الجماعية"... يختلفان باختلاف الأزمنة والأمكنة وتباين مواقع المجموعات البشرية ومصالحها ودوافعها في استخدام واستحضار الذاكرة وهذه الأخيرة تتغير وتتبدل معها الثوابت والمرجعيات المتفق عليها» (نفس المرجع والصحفة).أما بيير نورا Pierre NORA فيميّز بين الذاكرة الجماعية والذاكرة التاريخية، معتبرا أن الأولى هي « ما تبقى من الماضي في معيش الجماعات أو ما يُتمثّلُ بشأنه [...] تظل، أي الذاكرة، إرثا غير قابل للتصرف، وفي الوقت ذاته سهل الاستعمال وأداة نضال وسلطة، بل أيضا رهانا انفعاليا ورمزيا» أما الذاكرة التاريخية فتمتاز ب«الوحدة، فهي ثمرة تقليد معرفي و"علمي" وهي أيضا الذاكرة الجمعية لجماعة المؤرخين» (بيير نورا، جماعي، 2015، ص86). ومن ناحيته اعتبر بول ريكور أن العلاقة بين الذاكرة والتاريخ تتجلى في كون «الذاكرة تقودنا مباشرة إلى التاريخ لأنها هي حاملته الأولى ولولاها لما كان هناك من علم لكتابة التاريخ، إذ أن المصدر الأول لمعلومات المؤرّخ هو الشهادة، شهادة أولئك الذين حضروا الحدث» (بول ريكور، 2009، ص104). ولكن الذاكرة حسب ريكور معرضة لسوء الاستعمال، الذي يأتي من الانحرافات التي يمكن أن تصيبها في حال كانت ذاكرة ممنوعة mémoire empêchée، وهي التي تعبر عن جروح الأفراد ومآسيهم. كما يكون سوء الاستعمال في حال كانت ذاكرة متلاعبًا بها mémoire manipulée وهي التي تبرز خلال السياقات اليومية العملية، ويكون سوء الاستعمال أيضا عندما تكون الذاكرة مُجبرة mémoire obligée ويكون ذلك خلال السياقات السياسية (بول ريكور،2009، ص145). ومن جهته، أبرز ميشال دي سرتو ما يكتنف العلاقة بين الذاكرة والتاريخ من علاقات تبعية وإخضاع وهيمنة، واعتبر أن مرجع هذه العلاقة التنازعية بينهما، هو كون الذاكرة الشعبية باعتبارها عنصرا من عناصر الثقافة الشعبية تتميز بالتغير والتعدد والتنوع

والتناقض وهي تسعى إلى أن «تتوحد مع ثقافة النخبة والصفوة المهيمنة والتي تحظى بالمشروعية» (أحمد خواجه، 2007، ص84).

أما سياسات الذاكرة فتندرج في سياق ما يسمى "الذاكرة المتنازع حولها" (عزيزة البريكي ورشيد توهتو،2014، ص63)، إذ ثمة تنازع بين ذاكرة الضحايا والمهمشين وذاكرة القوى المهيمنة التي تتحوّل إلى تاريخ رسمي يُنقل عبر مؤسّسات التنشئة الاجتماعية. يقوم ذلك التنازع بين ذاكرة تُعتبر تاريخا مؤجّلا وتاريخ واقعي مكتوب ومنشور، وعندما تسقط القوة التي تحمي التاريخ المكتوب "الرسمي"، يسقط معها هذا التاريخ، ليقفز التاريخ المؤجل محمولا عبر الذاكرة: ذاكرة أو ذاكرات الضحايا والمهمشين، ليحتل الموقع الذي طالما تربّص به ليستقرّ في مكانه، إذ «عند المهمشين يؤجل التاريخ في الذاكرة ويقمع في الأفواه بسبب الخوف وانعدام الثقة» (عزيزة البريكي ورشيد توهتو، 2014، ص65).

غير أن التاريخ الشفوي، بما هو تاريخ محمول في ذاكرة الضحايا، يكتنفه ما يكتنف الذاكرة من أعطاب ناتجة عن المرض والنسيان والتأويل والذاتية و« الإجمالية والتداخل واللاحدود وهي بذلك تنبني على اعتقاد قائم على الصدام» (بيير نورا، جماعي، 2015، ص86). وتقوم استراتيجيات التذكر الفردية والجماعية على تلك العملية التذكرية التي تحدث في الحاضر لتعود القهقرى إلى الماضي ثم ترتدّ راجعة إلى حاضرها ومستقبلها في ما يشبه "التصريف المضارع للماضي" (منير السعيداني، د.ت.). وعلى الرغم من هذه الأعطاب « هذا الضرب من المصادر يُميط اللثام عن نواح مهمة غالبا ما يُهملها التاريخ المكتوب أو يُسقطها من حسابه نحو التمثّلات الذهنية والسلوك الفردي والانفعالات والأحاسيس والرؤى والمتخيل والأحلام والمعايير والمسوّغات والنوايا والقيم والمعتقدات والمعيوش والاسترتيجيات الفردية...» (فتحي ليسير، جماعي،2015، ص184)، إذ « ينبغي ألا يغيب عن الذهن هنا أن فعل التذكر هو حالة نفسية وأن رواية الحوادث نشاط اجتماعي مدرج ضمن علاقات اجتماعية» (فتحي ليسير،جماعي،2015،ص184). وبذلك تكون العملية التذكرية محكومة برهانات الحاضر والمستقبل أكثر مما هي محكومة بأحداث التاريخ ذلك أن «التاريخ يُكتب دائما في الحاضر»(Enzo TRAVERSO,2012,P.8).

**تاريخ الزمن الراهن والتاريخ الفوري والتاريخ الشفوي:**

نتج عن تأثر التاريخ بالعلوم الاجتماعية، واستلهامه مناهجها، والتطرق إلى مواضيعها، فتح حدود الاستغرافيا المغلقة داخل سياج السياسي والحدثي والكرونولوجي، على افاق بحث جديدة، من بينها تاريخ الزمن الراهن والتاريخ الفوري وأيضا الاهتمام بمجال جديد هو التاريخ الشفوي.

فإذا كان التحقيب التاريخي التقليدي، قد اعتمد التقسيم إلى تاريخ قديم وتاريخ وسيط وتاريخ معاصر وتاريخ حديث، فإن مؤرخين آخرين عملوا على تجاوز ذلك التحقيب التقليدي وفتح الباب أمام دراسة وتحليل ومقاربة مراحل زمنية أقرب إلى الحاضر، خاصة وأن فلسفة تاريخية جديدة بدأت تنتشر بين صفوف الجماعة العلمية التأريخية، تجعل من الحاضر والمستقبل، منطلقا وغاية وهدفا للتاريخ، كان القديس أوغسطين قد عبّر عن ذلك ببلاغة لافتة: « إننا لا نعيش إلا في الحاضر، لكن هذا الحاضر يتمتّع بعدّة أبعاد: حاضر الأشياء المنصرمة، وحاضر الأشياء

الحاضرة، وحاضر الأشياء المستقبلية.» (جاك لوغوف،2017، ص29)، وحقيقة الأمر أن المؤرخ وهو يدرس الحدث أو الظاهرة التاريخية، وهو يبحث ويحلل الوثائق والمستندات، يتحرك من داخل حاضره بأفكار ورؤى وايديولوجيات وتمثلات الحاضر، وبآمال وأحلام المستقبل، فهو يدرس الأحقاب التاريخية، متجها إليها من نقطة وجوده في الحاضر، فقراءته للتاريخ، بهذا المعنى، هي قراءة الحاضر للماضي، يقول جان بول سارتر Jean Paul SARTRE: « ما يهمّنا هو زمننا اليوم وماضينا في هذا الزمن.»(الهادي التيمومي،2018، ص26) وفي معنى قريب مما ذكره جان بول سارتر، يؤكد جان كلود شميت Jean Claude SCHMIDT أن « المؤرخ، قبل كل شيء، يسائل الماضي من خلال ما يطرحه عليه مجتمعه من تساؤلات.»(جان كلود شميت، جماعي،2007،ص437) كما يعتبر أنزو ترافرسو Enzo TRAVERSO أن التاريخ «دائما يُكتب في الحاضر.» (Enzo TRAVERSO,2012,P.8)، فتقييم الماضي ذاته أو بعض حقبه، يخضع لتمثلات الحاضر، إذ «يرى بعضهم أن الماضي هو العصر الذهبي، وهو الزمن المثالي للنقاء والفضائل، زمن السلف الصالح، ويرى آخرون، أنه الوحشة والتخلف ووكر الأفكار البالية التي أكل عليها الدهر وشرب، وأنه زمن الأقزام الجسديين والذهنيين، أما الحاضر فهو إما الزمن المغبوط للتقدم والإبداع والحضارة، وإما زمن التجديدات الطائشة الخطر أو زمن الإنحطاط الرّث.» (جاك لوغوف،2017، ص11)

من جهة أخرى، لا تتوقف علاقة التأريخ والمؤرخ، بالحاضر، عند اشتغال المؤرخ بتأريخه، فهو، كغيره، تشكيل من أفكار وايديولوجيات ورؤى وتمثلات حاضره ومن آمال مستقبله، ولكنها تتجاوز ذلك، إلى كون الحاضر نفسه، هو استتباع زمني ونفسي وفكري ومعرفي وحضاري للماضي، وفي هذا الإطار يذكر جاك لوغوف Jacques LEGOFF أن الصليبيين عندما وصلوا إلى القدس تلبّسوا بشخصيات الماضي حتى ظنّوا أنهم يعاقبون جلادي المسيح الحقيقيين.»(جاك لوغوف،2017،ص44)

والحقيقة أن كل عناصر وتفاصيل حياتنا اليومية تدلّ بما لا يدع مجالا للشك، على حضور الماضي في الحاضر وتداخله معه، يتجلى ذلك من خلال اللغات المتداولة والعادات والتقاليد والممارسات والأفكار والرؤى والأديان والايديولوجيات وكل موجهات السلوك، بل في بعض السلوكات كالطقوس والزيارات والاحتفالات والقرابين وغيرها.

نستنتج مما سبق، أن دراسة التاريخ القديم والوسيط، ذاتها لا تصمد أمام سهام النقد التي يمكن أن تؤجّه إلى عمل المؤرخ، سواء من حيث المواضيع التي يختارها أو الأحداث التي يبرزها، أو نوعية الأدلّة التي يقدمها، وبالتالي فإن النقد الذي يمكن أن يُوجّه إلى دارسي تاريخ الزمن الراهن والتاريخ الفوري والمهتمّين بالمصادر الشفوية، يقع في المستوى نفسه الذي يُوجّه إلى التاريخ، بمختلف تحقيباته، من مؤاخذات، وهذا ما يجعل من الاهتمام بهذه الحقول الجديدة، مهمّة في اثراء الأبحاث والدراسات التاريخية، فلئن كانت صورة إدراك الماضي ووظيفته في الحاضر، مختلفة من مؤرخ إلى آخر، فإن ذلك لا يؤثر في « أبعاد المنهج التاريخي وفلسفته وطبقاته ومستوياته ومضامينه.» (وجيه كوثراني،2013،ص 138 – 139)

يهتم تاريخ الزمن الراهن « بالخمسين أو الستين سنة الأخيرة، أما التاريخ الفوري، فيُعْنى بمدّة زمنية أحطّ من ذلك، فهي تشمل جيلا أو اقلّ من ذلك.» (فتحي ليسير،2012،ص39) ويؤكد ليسير أن التلاحق المفرط السرعة وغير المنتظر للأحداث أدّى « إلى تغيير عملية التحقيب وأثّر في عملية إدراك الوحدات الزمنية. وينعقد الإجماع اليوم على اعتبار سنة 1989 نقطة النهاية للفترة التي دُعِيتْ على مدى خمسين سنة بالزمن الراهن، وأصبح لزاما على المؤرخين - وعموم الناس – منذ أزيد من عشرين سنة تقريبا، التدرّب والتكيّف مع مقتضيات وضعية جديدة، وضعية ما بعد 1989. انغلق القرن العشرين القصير حسب تعبير إريك هوبزباوم أو فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1991، وأصبح القرن المذكور جزءًا لا يتجزّأ من الماضي أو جزءًا مكمِّلا له، وانفتحت البشرية على زمن جديد.» (فتحي ليسير،2012،ص41)

يبدو هذا التحقيب الذي نعته ليسير بالمجمع عليه، غير خاضع للزمن الفيزيائي، بقدر خضوعه لقوة تأثير الأحداث في العلاقات الدولية، وفي ثنائية الخضوع والهيمنة في هذا العالم الذي تسارعت أحداثه وتقاربت حدوده وسقطت الجدران التي تفصل بعضه عن بعض ( مثل جدار برلين) بفعل التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية والرقمية، وتأثير ذلك في الهيمنة الأحادية القطبية، مما دشّن تاريخا جديدا.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن تاريخ الزمن الراهن والتاريخ الفوري، هو راهن وفوري بالنسبة إلى الحاضر، وبالتالي فإنه كلما تقدمنا في الزمن، تغيّر التحقيب، ليصبح الراهن والفوري أبعد عن الراهنية والفورية، على خلاف التاريخ القديم والوسيط، الثابت على الأقل بالنسبة للمركز الأوروبي، وربما لأمر كهذا قال بيير نورا Pierre NORA، أن تاريخ الزمن الراهن « هو بدون موضوع، وبدون قواعد وبدون تعريف.» (فتحي ليسير،2012، ص42) غير أن فتحي ليسير يضيف أن « تاريخ الزمن الراهن في أهم تعريفاته وأبسطها هو ذلك التاريخ الذي لا يزال فاعلوه وشهوده ( بما فيهم الباحث) على قيد الحياة، وإذن فهو تاريخ تحت المراقبة une histoire sous surveillance بمعنى أنه يُكتب تحت مراقبة الفاعلين الاجتماعيين.» (فتحي ليسير،2012،ص44) فهو بالتالي تاريخ لا يمتحُّ نسيجه فقط من الوثائق، وإنما يستنطق ذاكرة الفاعلين، ويحلّل سردياتهم المكتوبة والشفوية، وهو ما يطرح عدّة اشكاليات حول الشهادة الشفوية والذاكرة، وقد انتشر الالتجاء إلى ذاكرة الفاعلين في البحث التاريخي مع نهاية القرن العشرين لدرجة أن نورا عبّر عن ذلك بأن « نهاية القرن العشرين تبدو كأنها " لحظة ذاكرة – moment mémoire "» (فتحي ليسير،2012،ص82)

ويؤكد وجيه كوثراني أن كثيرا من المؤرخين يذهبون إلى أن « التواريخ كلها في العالم بما فيها التاريخ الأوروبي منذ هيرودوت وحتى ميشليه مرورا بفولتير كانت في أساسها أو أكثرها شفويّة ثم كُتِبتْ، ولم يتمأسس التاريخ المكتوب باعتباره علما أو حقلا معرفيا أكاديميا (Discipline ) إلا في القرن التاسع عشر. بل يمكن أن نضيف أن نشأة علم التاريخ عند العرب قد بدأت شفوية عبر الرواية المتناقلة والإسناد المتواتر أو المنقطع. وحتى في مرحلة التدوين والكتابة التاريخية المتنوّعة الأبعاد والحقول والاهتمامات ظلّت الشهادة الشفوية مصدرا مهمّا واساسيا للخبر التاريخي منذ اليعقوبي وحتى الجبرتي مرورا بكتّاب الخطط والرحلات والجغرافيا، ولا سيما عند

كبيرهم المسعودي الذي يُعتَبر " اثنولوجيا" مبكرا، جمع معلوماته وأخباره عن طريق الاستماع والملاحظة والمحاورة والمقابلة.» (وجيه كوثراني،جماعي،2015،ص13)

في الولايات المتحدة، أشرفت السلطات الأمريكية على عمل ضخم حول ذاكرة العبيد السود المسنين، وهو ما اعتُبِر أول تأسيس للتاريخ الشفوي المعتمد على ذاكرة الفاعلين.(عطوف الكبير،جماعي،2015،ص92)

وفي عام 1948 أنشا أحد الصحفيين القدامى، وهو آلان نيفيس، أول مركز للتاريخ الشفوي بجامعة كولمبيا في نيويورك. وفي بداية سبعينات القرن الماضي، أخذ الباحثون في كندا وانقلترا وايطاليا يهتمون بدورهم بهذا المنهاج الذي عمّ مجموع أوروبا الغربية ابتداء من الثمانينات. ) Aron- Schnapper DOMMINIQUE ,et, Hanet DANIELE,1980, Annales, Vol.35,N°1, P.184.)

ويمكن تفسير نشأة التاريخ الشفوي في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحربين العالميتين، وتطوره بشكل خاص، بعد أن اصبح مشروع دولة، بعد الحرب العالمية الثانية بجملة التحولات التي أنتجتها الحرب ذاتها، فقد هدمت الحربان الأولى والثانية المركزية الاوروبية، وخاصة مركزية باريس ولندن، لصالح ما كان من قبل يعتبر هوامش لهذه المركزية، من ناحية اخرى، وأيضا، بفعل أزمة النظام الرأسمالي التي تجلت من خلال انهيار بورصة وول ستريت سنة 1929، لتنهار مركزية الطبقة الرأسمالية لصالح طبقات المهمشين، وبالتالي فليس غريبا ان تنطلق البحوث التاريخية والاجتماعية حول تاريخ السود وبعض الاثنيات الاخرى من الولايات المتحدة الامريكية، ومن جهة ثالثة، لم يعد التأريخ كما المعرفة حكرا على الميسورين، بل أصبح التعليم الذي أُقِرّت مجانيته وعموميته وإجباريته سنة 1881 – 1882 في فرنسا، فيما يعرف بقوانين جيل فيري Jules FERRY، وما نُسِج عليه في معظم دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، مصعدا اجتماعيا مكّن الطبقات المهمشة من انتاج مؤرخين، يُضاف إلى ذلك ما مثّله الوعي الطبقي الذي تلا انتشار الفكر الاشتراكي وخاصة نسخته الماركسية من أثر في صعود مؤرخين اشتراكيين يحاربون الطبقة الرأسمالية والارستقراطية التي سيطرت على الانتاج التاريخي.

يولي هذا الحقل اليوم، اهتماما مميزا ب " مهمشي التاريخ" كالنساء والكادحين والأقليات الذين نادرا ما يظهرون في النص المكتوب.

**التاريخ الشفوي في تونس:**

تعود بواكير الاهتمام بالتاريخ الشفوي في تونس إلى المونوغرافي محمد المرزوقي[8] الذي قام منذ ستينات القرن العشرين بعمل جبار لجمع التراث الشفوي التونسي، متنقلا بين المدن والقرى

[8] شاعر وأديب وباحث ولد في مدينة دوز بالجنوب الغربي للبلاد التونسية عام 1916، ودرس بالمدرسة الخلدونية وجامع الزيتونة حيث حصل منه على شهادة الأهلية عام 1935 وشهادة التحصيل في العلوم عام 1944، اشتغل بالصحافة وكتب ونشر في أغلب الصحف، كما تولى رئاسة تحرير جريدة "النهضة" اليومية، وعمل أيضا في الاذاعة الوطنية، وفي سنة 1961 تم تعيينه على رأس مصلحة الأدب الشعبي بوزارة الثقافة، نشر عشرات الكتب في أغراض مختلفة، ينكب نجله الجامعي المتقاعد رياض المرزوقي، منذ وفاة والده سنة 1981، على تحقيق و نشر أعماله الكاملة في عشرة مجلدات، وقد صدر منها إلى حد اليوم، عن دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، ستة

والأرياف، ومسافرا بين البلدان وخاصة ليبيا ومصر، باحثا عن فاعلين متذكرين، محققا في الوثائق، مستنطقا الروايات والسرديات السياسية ومختلف عناصر المدونة الشعبية التي احتفظت بها الذاكرة الجمعية (بلقاسم بن جابر،2017، ص ص 60 – 76)

ومنذ فيفري 2001 ( مؤسسة التميمي، رابط الكتروني رقم 4) ، دشنت مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ما دعته "سيمنار الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الراهن"،حيث تولت عقد ندوات وتسجيل شهادات شفوية لفاعلين سياسيين واجتماعيين وتربويين وجامعيين ونقابيين وأمنيين وعسكريين من حرس وجيش وديوانة ...الخ. وقد كتب المؤرخ عبد الجليل التميمي أنه لجأ إلى أخذ الشهادات الشفوية عندما يئس من إمكانية سماح السلطة للمؤرخين والباحثين بفتح ودراسة الأرشيف الوطني، فقال: « فإن كل أرشيفات الدولة التونسية مازالت مغلقة وحتى الوثائق الشخصية ضاع جلها وأتلف البعض الآخر خوفا من تداعياتها المباشرة على أصحابها، ولم يبق للمؤرخ غير استكناه أرشيفات صدور بعض الفاعلين السياسيين والاجتماعيين ومختلف مؤسسات المجتمع المدني الذين قبلوا عن طواعية مدنا بشهاداتهم الشخصية على منبر مؤسستنا » (عبد الجليل التميمي، رابط الكتروني رقم 4). وقد ذكر التميمي أنه فكر منذ مطلع 2002 في «تنظيم سلسلة من سيمنارات الذاكرة الوطنية من خلال دعوة رموز الدولة الوطنية الرسميين من وزراء وكتاب دولة ومدراء الحزب ونقابيين وسفراء سابقين ورموز المجتمع المدني بمختلف تياراته وثوابته وقناعاته الأيديولوجية. وقد دعونا أكثر من 130 شخصية تونسية وحيث فتحنا لها منبر المؤسسة دون استثناء أو تعاطف مع أي تيار كان، وطلبنا من الجميع الإدلاء بشهاداتهم الشخصية ومساهماتهم المباشرة في بناء الدولة الوطنية... قصد نشرها تعزيزا لمصادر تاريخ الحركة الوطنية ولتأريخية الدولة الوطنية بفضل ما ترسَّب في ذاكرة مختلف الفاعلين.» (عبد الجليل التميمي، رابط الكتروني رقم 4)

بعقلية المؤرخ المنشغل بتتبع سير الأحداث التاريخية وتسجيل تفاصيلها والتحقق من وقوعها بما يمكِّنه، كما يقول رانكه Léopold Von Ranke من «معرفة الأحداث والأحوال الماضية كما وقعت بالضبط» (فتحي ليسير، 2012، ص19) و«عرضها عرضا أمينا (وهو ما سيؤدي) إلى إعطائنا صورة أمينة عن الماضي» كما يقول لنغلوا- سيبينيوبوس LANGLOIS et Charles Charles-Victor SEIGNOBOS (فتحي ليسير،2012،ص19)، نظّم عبد الجليل التميمي وأدار سيمنار الذاكرة الوطنية وقد جمع كما قال كل من لبّى الدعوة أيًّا كان انتماؤه السياسي، بل وجمع في سيمنار واحد خصوما سياسيين. ووفّرت مؤسسة التميمي بذلك مادة ثرية، غير أن تلك المادة لم تتعرض إلى معالجة تنطلق من أن العملية التذكرية تخضع لآليات بناء واستراتيجيات توظيف، أليست «الذاكرة تنتقي وتنظم وتختزل المدة الزمنية التي استغرقتها الأحداث والوقائع مما يجعل خطاب الراوي نوعا من التطرية (الماكياج) فوق تجاعيد وجه ذاكرة لها زينتها الخاصة» ؟ كما قال ABASTADO Claude. (التهامي حبشي، الرابط الالكتروني رقم 1)

---

أجزاء، صدر الجزء الأول سنة 2012، فيما تتابع صدور الأجزاء الخمسة التالية خلال بقية السنوات حتى 2020، أما عناوين هذه الأجزاء فكانت كالتالي: 1- معارك وأبطال، 2012، 2- الشعر الشعبي، 2016، 3- الديوان، 2016، 4- المأثورات الشعبية، 2016، 5- شعر وشعراء، 2020، 6- التاريخ الوطنيI، 2020.

من جهة أخرى نشر هادي الغيلوفي بحثا تحت عنوان "التاريخ الشفوي في تونس: تاريخ المهمشين (السجناء السياسيون نموذجا) (هادي الغيلوفي، جماعي 2015، ص248)، استعرض فيه خاصة بعض الشهادات التي نشرتها مؤسسة التميمي وخاصة كتاب "الدور السياسي والثقافي لبرسبيكتيف والبرسبيكتيفيين في تونس المستقلة" لمحاولة إعادة كتابة التاريخ من خلال السير الذاتية متخذا كتاب "ذاكرة تأبى المصادرة، سيرة معارض لحكم بورقيبة من أبناء جيل الاستقلال" لصاحبه عمار العربي الزمزمي، نموذجا بنى عليه أطروحته، معتبرا أن هذا الكتاب قد صوّر «التجربة بكل تفصيلاتها دون تجميل» (هادي الغيلوفي، جماعي، 2015، ص248)، وهنا نسأل: كيف عرف المؤرخ أن الكتاب صوّر التجربة بكل تفصيلاتها دون تجميل؟ يجيب الغيلوفي بأن الكاتب ظل « ثمان سنوات وهو يجمع ذاكرته المتناثرة يحقق ويدقق كي لا ينسى أحدا من رفاقه وعزّزه بكم هائل من الوثائق المكتوبة» (هادي الغيلوفي، جماعي، 2015، ص248) ، ثم دعا إلى «احترام ضوابط تدوين الشهادة الشفوية المتعارف عليها والمتمثلة في التأكد من صدق صاحبها وتمتعه بالحواس خصوصا مداركه العقلية التي يجب أن تكون جيدة، ومشاركته المباشرة في الحدث، فلا يكون مجرد شخص سمع عن الحادثة» (هادي الغيلوفي، جماعي، 2015، ص248).

ما يُستفاد من الدراسات التي أشرنا إليها يؤكد تعلق المؤرخين بالأحداث والوقائع وتذكرها، باعتبارها أحداثا ماضية، يحاولون التدقيق في صحة وقوعها ويؤكدون على السلامة العقلية وصدق المخبر أو الشاهد، في حين أن المسألة أعقد من ذلك، تتعدى الأحداث كما وقعت فعلا إلى الأحداث كما يسترجعها المتذكر في سياقات تذكرية مخصوصة تقع في الحاضر وليس في الماضي، وكما يقول بول ريكور: « لن تنجح الاسطوغرافيا ذاتها، ولنقل ذلك منذ الآن، في تحويل القناعة الراسخة بأن المرجع النهائي للذاكرة هو الماضي، مهما تكن دلالات ماضوية الماضي.» (Paul RICOEUR,2000,P.7)

في المجلد الثالث من نفس الكتاب، أي التاريخ الشفوي، نشر فتحي ليسير بحثا بعنوان: "محاذير توظيف المصدر الشفوي في كتابة تاريخ الزمن الراهن، شهادات فاعلين في الثورة التونسية" (فتحي ليسير،جماعي،2015،ص 277). واستعرض في البداية التحولات التي شهدها المشهد الاسطوغرافي، ورد الاعتبار للمصدر الشفوي والرواية الشفوية لا باعتبارها «مصدر معلومات إضافي جد ثمين فحسب، بل أداة مقاربة خصوصية للنفاذ إلى أعماق ثقافة ما أو شكل من أشكال الوعي الجماعي» (فتحي ليسير، جماعي، 2015، ص278 ). كما شرح أسباب تطور التاريخ الشفوي والاعتماد المتزايد على المصدر الشفوي، واعتبر أن وظيفة المؤرخ ذاتها قد تغيرت، إذ كان هذا الأخير يُنقِّب ويفتش عن المصادر ويعاني من قلتها بل وندرتها في كثير من الأحيان، أما اليوم فإنه «بات يواجه تحديات عدّة مردّها كيفية تدبُّر الوفرة المصدرية من ناحية وضرورة الانفتاح على علوم أخرى خارج إطار تخصصه نحو القانون والانتروبولوجيا والاقتصاد من ناحية أخرى.» (فتحي ليسير، جماعي،2015، ص280) ثم تحدث الكاتب عن أهمية الشهود وأصنافهم من شهود كبار ممن غيروا مجرى التاريخ إلى شهود صغار من عامة الناس أو من منسييهم. وغالبا ما تُدرج هذه الشهادات ضمن استراتيجيات اجتماعية أو شخصية محدّدة: الدفاع

عن تاريخ محلِّي أو عن فعل سياسي، بل حتى رهانات عائلية أو هوية أو روحية...الخ» (فتحي ليسير، جماعي، 2015، ص282)

ويرى ليسير أن للشهادة الشفوية مميزات وفوائد بالنسبة للمؤرخ، وضرب لذلك مثلا بالجانب النفساني «هذا البعد الذي لا يُدرك إلا بالشهادة الشفوية " الفورية، الفائرة"، ذلك أن هذا الضرب من المصادر يُميط اللثام عن نواح مهمة غالبا ما يُهملها التاريخ المكتوب أو يُسقطها من حسابه نحو التمثلات الذهنية والسلوك الفردي والانفعالات والأحاسيس والرؤى والمتخيل والأحلام والمعايير والمسوّغات والنوايا والقيم والمعتقدات والمعيوش والاستراتيجيات الفردية...» (فتحي ليسير، جماعي، 2015، ص284). وينقل عن المختار الهراس قوله في كتاب " منهج السيرة في السوسيولوجيا" قوله إن الشهادة مفيدة في «معرفة الممارسات التي انحرفت عن المعايير السائدة وشكلت الهامش في مجتمعها أو رفعت لواء العصيان في أي شكل من أشكاله كما تفيد في التعرف إلى النزاعات التي لم يُفسح لها المجال لتتحوّل إلى صراعات مكشوفة...» (فتحي ليسير، جماعي، 2015، ص ص284 - 285)

في ضوء هذه الاعتبارات، أنجز المؤرخ عمله في مدن وقرى من الوسط التونسي وهي المدن والقرى التي شهدت بداية "الحراك الثوري" منذ ديسمبر 2011، فأجرى حوارات مع فاعلين من شريحة الشباب الذين شاركوا في ذلك الحراك في مدن سيدي بوزيد والقصرين ومنزل بوزيان وسيدي علي بن عون، وهي طريقة مكنته من الوقوف على الطابع المعقد لشهادة الفاعل. وأهم ما لاحظه فتحي ليسير خلال المرحلة الثانية من البحث والتي عمد فيها إلى استجواب نفس الأشخاص، التغيرات والتبدلات التي أحاطت بطريقة حديثهم عن نفس الحدث الذي كانوا تحدثوا عنه إلى نفس المستجوب قبل خمسة عشر شهرا، حيث تحولت جزالتهم في الحديث إلى شحٍّ، وغبطتهم بما أنجزوه إلى إحباط وتشنج، وإحساسهم بالفخر إلى إحساس بأنه تم توظيفهم، كما « يشتد العناد والإصرار على صدقية الرواية الشفوية المصرّح بها، لهذا أو لذاك، حيث يحتدُّ اللغط وتتطور الحال في بعض الأحيان إلى حدّ تبادل الاتهامات بالكذب والمبالغة أو "إسقاط بعض البيانات وحتى نفي وجود المتحدث على عين المكان ساعة وقوع المواجهة، حيث أصبح من العسير علينا أن نميز بين من كان فاعلا حقيقيا وبين من كان مجرد شاهد أو متابع "سلبي"» (فتحي ليسير، جماعي، 2015، ص295)

لقد بين العمل الميداني للمؤرخ «صعوبة الاطمئنان الكامل لما جاء على ألسنة الرواة من بيانات ومعطيات، وفتحت المقابلات معهم عيوننا واسعة على الطابع المعقّد لشهادات الفاعلين وحزمة المحاذير اللازمة لكل تعاط مع الشفوي» (فتحي ليسير، جماعي، 2015، ص297). ويخلص ليسير إلى استنتاج مفاده أن ظرفية السرد كيّفت «عملية التذكر والاستحضار وأطّرتها...وينبغي ألا يغيب عن الذهن هنا أن فعل التذكر هو حالة نفسية وأن رواية الحوادث نشاط اجتماعي مدرج ضمن علاقات اجتماعية» (فتحي ليسير، جماعي، 2015، ص297). لقد وضعنا فتحي ليسير، في نهاية بحثه، في قلب السؤال السوسيولوجي حول الشروط السوسيولوجية لإنتاج الذاكرة.

**من تحرير الذاكرة إلى مأسستها:**

ناقش المجلس الوطني التأسيسي، وهو مؤسسة سياسية منتخبة كانت تمثل السلطة الأعلى في البلاد في ما بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي (2014-2011)، مسألة العدالة الانتقالية، فتمَّ إدراج فصل في الدستور نصُّه:« تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها، ولا يقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين أو بوجود عفو سابق أو بحجية اتصال القضاء أو بسقوط الجريمة أو العقاب بمرور الزمن.» (الرابط الالكتروني رقم 5)

وبناء على ذلك صدر القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013، الذي يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها والذي تم بموجبه انشاء هيأة رسمية تُسمى "هيأة الحقيقة والكرامة" تتولى حسب الفصل الأول من هذا القانون: «فهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان (الرابط الالكتروني رقم 6) وبناء على ذلك تشكلت الهيأة المذكورة وشرعت في عملها، وقد تعاقدت مع مؤسسات اعلامية محلية وأجنبية لنقل وقائع جلساتها العلنية التي سيتم الاستماع فيها لضحايا انتهاكات حقوق الانسان، وذلك بداية من يومي 17 و18 نوفمبر 2016. يمكن أن يكون هذا الاستماع إلى الشهود كتابة شبه رسمية لتاريخ تونس من منظور الضحايا أو مدعي الوقوع موقع الضحايا، كتابة ذات طابع مؤسساتي وربما دستوري تضع تأسيسا اجتماعيا لآليات التذكر.

ولئن كان الخطاب التذكري الأوحد، قبل جانفي 2011، يعكس هيمنة بناة هذا الخطاب على الفاعلين الآخرين، فإنه لم يمنع وجود اشتغال علمي أكاديمي حول تاريخ تونس المعاصرة في أقسام التاريخ في مختلف الجامعات التونسية درسا وتأليفا وبحثا في مستوى رسائل الماجستير والدكتورا. وفضلا عن ذلك يمكن أن نسجل أعمال المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية تلك المؤسسة البحثية الجامعية التي تهتم بالتاريخ المعاصر للبلاد التونسية امتدادا "للبرنامج القومي للبحث" الذي انطلق عام 1979. وقد تمَّ بعث المعهد بمقتضى القانون المؤرخ في 16 نوفمبر 1989. ل"يحفظ نواة من المصادر الأولية تتمثل في أرشيف مصور عن الأرشيفات الفرنسية الخاصة بتاريخ تونس المعاصر ومئات الشهادات المسموعة والمرئية والصور". وتتوزع أعمال المعهد على أربع وحدات دراسية هي "وحدة الدراسات والبحوث الأرشيفية"، و"وحدة المتاحف ومواقع الذاكرة، و"وحدة الدراسات والبحث في التاريخ الشفوي" و"وحدة الدراسات والبحوث التاريخية". وينظم المعهد ملتقى دوليا ينتظم كل سنتين كما ينظم محاضرات شهرية ومعارض، ويصدر مجلة سنوية عنوانها " ***روافد***"، وعدة سلاسل تاريخية، من بينها أعمال الملتقيات التي ينظمها كل سنتين.

لقد أصبحنا أمام وفرة وتنوع واختلاف في الخطابات التذكرية، تنوعا من ناحية المضمون، وتنوعا من ناحية الأطر الحاضنة، وتنوعا من ناحية الاستراتيجيات والرهانات، وتنوعا من ناحية الفاعلين المدلين بهذه الخطابات: أفرادا وجماعات ومؤسسات. وإن اختلاف الخطابات التذكرية، منذ **أخذ الكلمة** في 14 جانفي 2011، يشي بأن نزاعات تذكرية قد اندلعت بقوة، الأمر الذي

يدعونا للتساؤل: ألا تؤدي وفرة الخطابات التذكرية إلى اختلافها وتضاربها وتناقضها وتنازعها ؟ أليست هذه الكثرة وهذا الاختلاف مدعاة إلى ضياع الذاكرة الجمعية بما هي رافعة للهوية الوطنية وبالتالي ضياع الهوية ذاتها (جويل كاندو،2009، ص4)، ومن ثمة استبدالها ببناء هوية جديدة قائمة على النظر إلى الذاكرة الجمعية باعتبارها نظاما من ذاكرات متعددة مختلفة ومتضاربة ومتناقضة والتكيف مع الهوية الجديدة بالقفز إلى ثقافة جديدة معولمة ووافدة ؟

ولكن أليست "هيئة الحقيقة والكرامة" باعتبارها هيئة شرعية وقع تضمينها في دستور 2014 هي الضامن لوحدة الذاكرة وبالتالي للحفاظ على الهوية الوطنية وحماية الذاكرة الجمعية؟

**جدل حول هيئة الحقيقة والكرامة:**

وُلدت هيئة الحقيقة والكرامة من رحم الصراع السياسي الذي احتدم بعد تفكك السلطة السياسية التي حكمت تونس أكثر من ستة عقود، وكانت تركيبة هيئتها التنفيذية تعبّر عن موازين القوى السياسية التي أفرزتها انتخابات 23 أكتوبر 2011، وتعكس هيمنة الفائزين في هذه الانتخابات وخاصة حركة النهضة ذات المرجعية الإخوانية، وهو ما جعلها بؤرة لصراعات سياسية داخلية ( استقالات وإقالات) ومرمى للسهام من خارجها ( وسائل إعلام، مدونين، أحزاب سياسية، مثقفين وأكاديميين، نواب في المجلس التأسيسي ...الخ) إلى درجة اتهامها بأنها أداة طيعة في يد حركة النهضة.

وبالرغم من العمل الجبار الذي قامت به هذه الهيئة من خلال قبول ملفات الضحايا ودراستها (أكثر من 63000 ملف) (الرابط الالكتروني رقم 7)، ومن خلال جهودها على مستوى التحكيم والمصالحة، وخاصة من خلال أعمالها في حفظ الذاكرة (جلسات استماع علنية لضحايا نظامي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، إنتاج أشرطة وثائقية تؤرخ تصوّر 'حقيقة' الأحداث التارخية والانتهاكات الجسيمة التي وقعت، استجلاب وثائق أرشيفية من فرنسا ...الخ)، بالرغم من كل ذلك، لم تحظ الهيئة بالإجماع المجتمعي المرغوب، ولا بالتعاون الإداري المطلوب ( رفضت وزارة الداخلية تسليمها الأرشيف، رفض مجلس النواب الذي تشكّل إثر انتخابات 26 أكتوبر 2014، والذي فازت فيه حركة نداء تونس ذات التوجهات المتماهية مع نظامي ما قبل 14 جانفي 2011، تسديد الشغورات داخل مجلس الهيئة، رفض التمديد لها بسنة واحدة كما طلبت. تلكّأت الحكومة في تنزيل الأمر الحكومي الخاص بصندوق التعويض للضحايا وجبر الضرر في مرحلة أولى، ثم تنزيل الأمر مع اسناد إدارته والاشراف عليه لرئاسة الحكومة، في مرحلة ثانية)[9] وهو ما حرم الهيئة من اتمام مشروعها وجعلها عرضة لنقد وانتقاد الضحايا الذين حلموا بالتعويضات المجزية.

من ناحية أخرى لم يحظ عمل لجنة حفظ الذاكرة بالإجماع المطلوب، فقد انقسم الرأي العام بين مساند ومعارض، وكان من أبرز ملامح تلك المعارضة، شبه الاجماع لدى الأكاديميين على تأثيم عمل الهيئة فيما اعتبروه تدخلا لهذه الهيئة في غير اختصاصها، إلى جانب ما قالوا أنه توظيف سياسي لأحداث التاريخ ولمشاعر الضحايا ، وقد نشرت جريدة " المغرب" بيانا ممضى من أكثر

[9] تم تنزيل التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة بالجريدة الرسمية التونسية "الرائد الرسمي" عدد 59 بتاريخ 24 جوان 2020، وذلك بعد اكثر من سنة على اصداره من طرف هيئة الحقيقة والكرامة في 27 مارس 2019.

من ستين مؤرخا (بيان المؤرخين، الرابط الالكتروني عدد8)، ندّدوا فيه بما نشرته "هيئة بن سدرين" كما أسموها ( نسبة إلى رئيستها سهام بن سدرين)، من جلسات علنية منقولة تلفزيونيا، أعطت فيها الكلمة إلى ضحايا يوسفيين ( نسبة إلى صالح بن يوسف الذي قاد الصراع ضد الحبيب بورقيبة قبل القضاء على حركته واستتباب الأمر للرئيس الحبيب بورقيبة) (عقيل البكوش،2019،ص ص 163 – 186)

وفي المحصّلة، ونتيجة لولادتها القائمة على المحاصصة الحزبية والمناكفة السياسية وهو ما ألقى بظلاله على مختلف ردهات اشتغالها، لم تنجح هيئة الحقيقة والكرامة في حفظ الذاكرة الجمعية، ولا في تصحيح التاريخ الذي كتبه المنتصرون الذين بنوا دولة ما بعد الاستعمار، كما لم تنجح في إنجاز مصالحة وطنية ولا في جبر ضرر الضحايا، مكتفية بإدراجهم على جداول مع تمكينهم من وثائق طالبتهم بالاستظهار بها لدى رئاسة الحكومة لنيل تعويضاتهم، وهو ما لم يحصل، كما اكتفت بكتابة تقرير ضخم عن سير أعمالها وما تعرضت له من عراقيل وما واجهته من صعوبات وما توصلت إليه من نتائج، الأمر الذي أسدل الستار عن هذه الهيئة وأدخلها طيّ النسيان، ولكن في الأثناء كان فاعلون منسيون يكافحون ضد النسيان، من بينهم الحاج حسن بن عياد الزارعي.

**من هو الحاج حسن بن عياد الزارعي ؟:**

ولد حسن بن عياد الزارعي، في مدينة المزونة، يوم 19 ماي 1935[10]، من أسرة، مثل غيرها من أسر " الدوّار"[11]، متواضعة، كانت تعتمد على العمل الفلاحي وتربية الماشية، وعندما بلغ سن العاشرة أو الثانية عشرة من عمره سافر رفقة والده وإخوته إلى جهة الساحل، وتحديدا منطقة شُرْبان قرب المهدية، للعمل، فكان يقوم بكل ما يطلبه منه صاحب العمل، من رعي وحراثة وغراسة، مقابل تكفل هذا الأخير بمأكله وملبسه، أما النقود فكان يتسلمها والده.

صادف أن استمع الشاب اليافع عن اغتيال الهادي شاكر كما سمع حديثا عن الثوار سمعه لأول مرّة: «قبل هذا الحديث لم يكن لديَّ موقف من فرنسا فقد كنت صغير السن[12]، لكن بعد سماع هذه الأحاديث أصبح وعيي يتفتح شيئا فشيئا على وجود مستعمر يحتل أرضنا، وعلى وجود رجال يقاومون هذا المستعمر، وأصبحت أعي أن فرنسا هي العدوّ مادامت تقتل الوطنيين التونسيين، وبدأت أتساءل بيني وبين نفسي عن المقاومين، أين هم ؟ كيف أصل إليهم ؟ من يوصلني إليهم ؟»

التحق بالثوار عن طريق خاله "محمد بيشة" الذي كان يقيم بمدينة الرْقَاب، يصف حسن الزارعي تلك اللحظة بأنها «كانت تلك أول مرة أحسُّ فيها بأنني انسان ذو قيمة.» انضمّ إلى كتيبة تتكوّن من 28 مقاتلا يقودهم محمد بشلولة العكرمي الذي استشهد، بعد أيام، في معركة جبل " خَشَمْ الكلْب" التي خيروا خلالها الانسحاب لينضموا إلى مجموعة أخرى تحت قيادة عمّار بَنِّي،

---

[10] إضافة إلى التسجيل الذي أجريناه معه، نحتفظ بنسخة من بطاقة انخراطه في جيش التحرير الجزائري وبها ثبت لمعطياته الشخصية.

[11] تعبير دارج يقصد به المكان الذي تقيم به القبيلة أو العشيرة وينسحب أيضا على متساكني ذلك المكان، وتحمل العبارة شحنة رمزية دالة على تضامن وتآزر المتساكنين مما يجعلهم أسرة ممتدة واحدة.

[12] يمكن أن نستنتج أن عمره آنذاك كان 18 سنة باعتبار أن اغتيال الهادي شاكر تم في 13 سبتمبر 1953.

وظلّوا يتنقلون من جبل إلى جبل حتى التقوا بالقائد الطاهر لسود[13] حارب حسن الزارعي تحت إمرة الطاهر لسود في أغلب المعارك، ولمّا سلّم القائد سلاحه، انتقل الزارعي إلى الجزائر والتحق بجيش التحرير الجزائري، اجتاز الحدود إلى تونس صحبة القائد الجزائري عباس الغرور الذي كلفه بقتل مُعَمّرِيْن[14] فرنسيين ( بربرا Barbara وسيشتال sechtel) ينتميان إلى اليد الحمراء التي اغتالت الزعيم النقابي فرحات حشاد ( اغتيل في 5 ديسمبر 1952) والأخوين الطاهر وعلي أولاد حفوز (تمّ اغتيالهما في 24 ماي 1954)، كما كلّفه بإيصال رسالة إلى أحمد التليلي ( 1916 – 1967، مناضل سياسي ونقابي)، لم يعثر على المُعَمّرْ بربرا الذي كان مسافرا، فقام باقتحام منزل المعمّر سيشتال وقتله ثمّ توجّه إلى العاصمة، نهج الكبدة، حيث اتصل بأحمد التليلي وسلّمه الرسالة، إثر مغادرته لمقر التليلي، تمّ القاء القبض عليه وأُقتياده إلى صباط الظلام[15] ومنه إلى سجن باردو حيث التقى بسجناء الأمانة العامة مثل: علي الزليطني ورضا بن عمار وحمادي غرس وغيرهم كثير، لفقوا له تهمة السرقة والقتل وحكموا عليه بالسجن المؤبد ثمّ نقلوه إلى سجن غار الملح، بعد عام من السجن ادَّعَى المرض فتمّ نقله إلى تونس العاصمة حيث فحصه الدكتور هَدَّامْ[16] وتعاطف معه فأجرى له عملية جراحية رغم أنه غير مريض، وفي الليلة التي التّالية لليلة اجراء العملية، فرّ من المستشفى، وتحمّل الالام متنقلا من مكان إلى آخر، حتى استقر به المقام في المعسكر الذي يشرف عليه هواري بومدين في منطقة الكاف بالشمال الغربي التونسي حيث أشرفوا على علاجه ثمّ انتقل إلى المنطقة التي يشرف عليها الشاذلي بن جديد، ومع توقف الحرب وتوقيع اتفاقيات استقلال الجزائر، تسلّل إلى تونس ومنها إلى ليبيا حيث استقرّ فترة من الزمن مخفيا هويته الحقيقية، حتى تمكن من التسلل إلى مصر، وهناك تمّ القاء القبض عليه، ولمّا عثرت السلطات الأمنية على سلاح بحوزته، اقتادته إلى مبنى المخابرات العامة المصرية ولمّا تحققوا من هويته، عرضوه على جمال عبد الناصر «كانت لحظات لا تنسى أبدا، من الباب الآخر خرج لنا الرئيس جمال عبد الناصر رحمه الله.

لم أتمالك نفسي، بكيت، ليس خوفا، ولكنها كانت لحظات مؤثرة جدا... ربت على كتفي قائلا: "ما تبكيش (لا تبك) يا ابني أنت بين ناسك وأهلك" لن أنس ذلك الموقف طيلة حياتي، كما لن أنس يوم مات رحمه الله، يومها خرجت إلى الشارع باكيا وأنا أقول:" خليتني يْتيم ( تركتني يتيما) يا عبد الناصر...خليتني يْتيم..."

لا يوجد شيء في الدنيا أغلى وأعز وأثمن من ذلك الرجل.

---

13 الطاهر لسود هو أهم قائد ميداني لمجموعات المقاومة، التقى الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، كما عينه صالح بن يوسف قائد جيش تحرير المغرب العربي، وإثر خروج بن يوسف من تونس واستقراره في ليبيا التحق به الطاهر لسود طالبا امداد المقاتلين بالسلاح، ولما لم يجد من بن يوسف جوابا شافيا سلّم نفسه الى والي مدنين سنة ومنذ ذلك الوقت ظل تحت الإقامة الجبرية في مدينة الروحية في الوسط الغربي للبلاد التونسية.

14 المُعَمّرْ هو فرنسي مدني وليس عسكريا، تُقتطع له أرضا فلاحية خصبة من أراضي البلد المُستعمَر، يتولى الاقامة فيها واستغلالها، هذه الكلمة تحمل نفس مدلولات كلمة "مستوطن" في فلسطين المحتلّة.

15 اسم مكان يقع داخل المدينة العتيقة اتخذه أنصار الحبيب بورقيبة مركزا للإيقاف والتعذيب ويُروى أنه شهد فظاعات كبيرة.

16 ربما يقصد الدكتور التيجاني هدّام الذي انخرط في الثورة الجزائرية فترة من الزمن ثم عمل رئيس قسم في أحد مستشفيات تونس العاصمة.

كنت تائها في الصحراء ليس معي لا مال ولا رجال، فوجدت فيه كل الرجولة والحنان والثقة والصدق.» تكفلت مصر بكل شؤون حسن الزارعي منذ سنة 1966 حتى سنة 1988، فصرفت له جراية شهرية ومكنته من مسكن وتزوج سيدة مصرية أنجب منها بنتا، وفي مصر تعرّف على مقاومين تونسيين منفيين مثله، منهم الحاج الطاهر الغريبي ومصطفى كامل المرزوقي والحبيب الفيتوري بن زعيمة ويونس ابراهيم درمونة وابراهيم طوبال والعقيد محسن الطيب و اكتشف وجود فصيل من الطلبة التونسيين الأحرار ومنهم محمد الزموري ومصطفى شيبان ومحمد صالح الجعفار.

وفي عام 1988 عاد إلى تونس، صحبة زوجته وابنته، ليستقرَّ بها وقد تكفلت الدولة الجزائرية، لما علمت بعودته، بصرف جراية شهرية له، إضافة إلى حصوله على متخلدات مالية جرى احتسابها منذ انضمامه إلى جيش التحرير.

**قصة حياة الحاج حسن بن عياد الزارعي:**

كما ذكرنا سابقا، كان موريس الفاكس، قد انتبه إلى أن الذاكرة الفردية لا تعبر فقط عن أحداث تخص الفاعل المتذكر إنما هي تعبير عن حياة اجتماعية زاخرة، وأوضحنا أن " قصة الحياة" هي في حقيقة الأمر، ليست قصة حياة الفرد، وإنما قصة حياة المجتمع، وأن اختلافها عن " السيرة الذاتية" يتجلى في قدرة الباحث على طرح الأسئلة والاشكاليات التي توجه مقابلته مع الشاهد، على خلاف السيرة التي يتولى صاحبها سرد ذكرياته مركزا على موقعه المحوري في السردية، في ضوء هذه الاعتبارات، أجرينا مقابلة مطولة مع الحاج حسن بن عياد الزارعي، دامت هذه المقابلة أربع ساعات ونصف، معتمدين تقنية " قصة حياة" (Daniel BERTAUX,2010) و(Annie OLIVER,2001) و(المختار الهراس، جماعي، 2001) وقد التقيناه بمنزله بمدينة "المَزُّونة" التابعة لولاية سيدي بوزيد يوم 16 مارس 2016، بناء على موعد مسبق معه، أدخلنا إلى قاعة الجلوس وكانت مؤثثة بشكل جيد، وقد علّق على الحائط وراء المكان الذي جلسنا فيه، في أطر جميلة وسام الجهاد الذي حصل عليه من قيادة الثورة الجزائرية، وأجزاء من صفحات جريدة تونسية (الشروق) تتحدث عنه تحت عنوان: " عبد الناصر احتضنني وبن علي أوصى بي خيرا"[17]، ودون أن أعبّر له عن استغرابي من تصريحه للجريدة: "بن علي احتضنني"، استبق الأمر شاكيا متذمّرا من خذلان البعض ممن عبروا له عن تعاطفهم معه ، قال لي: "انظر إلى ما كتبت هذه الصحيفة المعلقة وراءنا، اقرأ العنوان، أنا قلت أن "عبد الناصر احتضنني" ولم أقل أن "بن علي ساعدني"، لقد حرفوا كلامي وقولوني ما لم أقله بدعوى أن المقال ما كان ليصدر بالصحافة لو لم نقحم فيه عبارة " بن علي ساعدني"".

وسواء صرّح الحاج حسن بما نشرته الصحيفة، أو أن الصحيفة تقوّلت عليه، فإن هذه الشهادة تفضح حقبة من تاريخ تونس انبنت على القمع الشديد للحريات ومراقبة الصحافة والنشر وهو المناخ الذي عرفته عديد الدول، حيث «كشفت الأنظمة الشمولية التي انتشرت في القرن العشرين

[17] المقصود الرئيس المصري جمال عبد الناصر ( 1918 – 1970) والرئيس التونسي زين العابدين بن علي ( 1936 – 2019)

عن وجود خطر لم يكن في الحسبان سابقا، ويتمثل في الاستحواذ الكلي على الذاكرة.» (تزفيتيان تودوروف، 2006، ص157)

ولكن لماذا يعلّق الحاج حسن، في صدر بيته، نسخة من المقال الذي كتبته عنه الصحيفة رغم تقوّلها عليه؟ أليس في تعليقه افتخار بما كُتب ؟ فكيف يفتخر بما نُسب له كذبا ؟

يبدو لنا أن تعليق نسخة من المقال[18] في صدر البيت هو جزء من كفاح الحاج حسن ضد النسيان، إنها معركته الأصيلة، فلا يهمه كثيرا أو قليلا تقوُّل الصحيفة عليه بقدر ما يهمّه كتابتها عنه، فهو اعتراف به وانتشال له من ظلم وظلمات النسيان، فها هو بعد نشر المقال يجد نفسه في بؤرة الضوء، إنه «عبور من النسيان إلى التذكّر، من اللاّتاريخ إلى التمركز في التاريخ وإلى التاريخ المحترم المحتفى به.» (عزيزة البريكي ورشيد توهتو، 2014، ص ص 60 – 76)

شبّ الحاج حسن في " الدوّار" وهو مجموعة مساكن ريفية متقاربة يجمع بين ساكنيها قرابة الدم، في هذا الدوار عاش شاهدنا الفقر المدقع والأمّية، وفي مقابل ذلك التضامن الاجتماعي، فهو ابن الدوّار إلى جانب كونه ابن أمه وأبيه، وفي الدوّار تتقارب المسافات بين أهله، إلى درجة تقاسم ما يمتلكون، فكما قال، عندما يتوفر شخص على رؤوس أغنام أو ماعز يعطي جزءًا منها لجاره الذي لا يملك شيئا، وإذا ذبح أحدهم شاة وزع لحمها على كل ساكني الدوّار، وعندما يحفظ طفل سورة أو سورتين من القرآن، يذهب إلى بيوت الدوّار بيتا بيتا ليتلقى التهاني فيما يسمى " الختمة" (محمد المرزوقي،2016، ص 38) فهي نوع من التشاركية المحلية تشبه إلى حد بعيد ما كان عليه الأمر في المجتمعات البدائية، لكن هذا الدوّار يقوم على عقيدة دينية تُجلّ من يحفظ القرآن، ومن يدرّس علومه، وقد كان جدّه، كما قال، شيخا من شيوخ العلم، ذا حظوة عند القبائل المجاورة، الأمر جعل قبيلة "الهَمَامَّة" ذات الشوكة تنزل عند طلبه بإعفاء شباب الزْوَارغْ ( قبيلة الحاج حسن) من التجنيد في الجيش الفرنسي، فقد كان العمدة هو من يسلم الفرنسيين قائمة بالمؤهلين للجندية.

وينسب الحاج حسن قبيلته " الزوارع" إلى الفاطميين ويضيف أن « لقب الزارعي ارتبط بهؤلاء العلماء المسلمين حفظة القرآن وقد دُفن اثنان من أجدادنا في قفصة سيدي عمر بن عبد الجواد وجدّي الطاهر بن محمد في القْطَارْ (جنوب مدينة قفصة)، هذه باختصار لمحة عن القبيلة وعن النسب الشريف وبامكانك أن تذهب إلى جامع سيدي الطاهر بن محمد وستجد هناك شجرة نسب قبيلة الزوارع، النسل الشريف نسل فاطمة الزهراء.» والانتساب، عند البدو، هو ربط الهوية الفردية بهوية جمعية، حيث الهوية الجمعية هي المحدد "المشروع" لهوية الفرد (Gianni ALBERGONI,1990, P.311)، من مجدها يكتسب مجده ومن صيتها يأخذ صيته، والحقيقة أن الانتساب إلى نسل النبي محمد هي عادة واستراتيجية كل القبائل العربية، بل وكثير من العائلات التي تمسك بالسلطة في بعض البلدان العربية مثل المغرب والأردن، وهو يشكّل، في الوطن العربي، أهمّ أدوات اكتساب الشرعية التاريخية والاجتماعية، إنه خصوصية عربية لما أسماه يان أسمان Jan ASMANN "الذاكرة الحضارية"، التي ينضوي تحتها «*مخزون*

[18] لاحظنا نفس الظاهرة، خلال مقابلة أخرى أجريناها مع الشيخ محمد الغول بمنزله بمدينة قبلي يوم 21 مارس 2016، أنه يحتفظ بنسخ من صحف جزائرية تحدثت عن نضاله أو أجرت معه مقابلات.

*حضاري وهوياتي خاص بكل مجتمع، يمتد إلى حقب زمنية طويلة، ويتكوّن من نصوص وصور وطقوس قابلة للممارسة باستمرار، تخلق–عند المحافظة عليها–الصورة الذاتية لحضارة معينة [...] إنها معرفة جمعية حول الماضي، يُشترك فيها ويُستند إليها في أثناء لحظة وعي حضارة ما لذاتها*» (زهير سوكاح،2020، ص38). وهو كذلك رأسمال رمزي يتيح لصاحبه احترام وتقدير الآخرين واعتباره من سلالة الأشراف الحاملين للبركة التي توارثها الأجداد عن الرسول الأكرم، وكما يقول جون واتربوري: «يشكل اللقب رأسمال الشريف. ولعلّه أسهل ثروة يمكنه الحفاظ عليها، لأنه موروث، ولا يمكن أن يُصرف، ولأن قيمته الذاتية لا ترتبط في شيء بالسلوك الشخصي لحامله. وطالما ظلت روح دينية تسود [...] سيحظى الشريف بنوع من الاعتبار» (جون واتربوري، 2013، ص149).

ليس للمرأة وجود ظاهر في حياة الحاج حسن الزارعي، فهي تمثل الجزء الخفي في حياته، انسجاما مع الثقافة الذكورية لذلك الجيل، فلم يذكر لنا غير أحاديث جدّته التي نحتت شخصيته، حيث قال: « كانت أمي تتركني أنام عند جدتي، وكانت جدتي تروي لي حكايات، كانت لهذه المرويات أثرا في وعيي، فأنا لم أقرأ كتبا تدعو إلى القومية والعروبة، لقد رضعت القومية والعروبة مع حليب أمي ومع حكايات جدتي، كانت تحدثني عن العراق، عن بغداد والبصرة وبطولات العرب.»

كانت الجدّة أو الأم هي المدرسة التي يتعلّم فيها الصغار في غياب المدارس، كانت هي مؤسسة التنشئة الاجتماعية المناط بها إعادة إنتاج المجتمع الذي يقمعها ويسلط عليها عنفه، خاصة في المجتمعات التي تتكوّن من نواتات عائلية ممتدّة، وقد تتبّع عادل بلكحلة، في مقال له، أثر الجدّة في قصة حياة الرئيس الفنزويلي **هوغو تشافيز**، وبيّن عمق تأثير حكاياتها في نحت شخصيّة هذا القائد ( عادل بلكحلة، 2015، ص ص 263-290).

أما زوجة الحاج حسن المصرية، فهي تعكس حياة الترحال والغربة التي عاشها، إذ لم يكن من عادة الرجال في عهده التزوج من غير القريبات، حفظا للرابطة الدموية، وحماية لنقاء القبيلة إذ «يشكل زواج العصالة (زواج الأقارب من العائلة الواحدة) قاعدة مثلى، ويمارس الزواج بين أبناء وبنات العم داخل الأسر الشريفة للحفاظ على نقاوة دم "السلالة" [...] وفضلا عن ذلك فإن لزواج أبناء العمومة ميزة تتجلّى في جلب زوجة للعائلة تعرف أسرارها، وتدرك مكانتها داخلها، وتراعي أكثر من غيرها مسؤولية الحفاظ على ممتلكاتها» (جون واتربوري،2013، ص ص 135 - 154) لكن الحاج حسن باقترانه بزوجة مصرية، لم يكن يعكس فقط تصاريف الأقدار، ولكن أيضا حلمه المرتحل بين أرجاء وطنه العربي، حلم أكبر من قبيلة وأكبر من وطن.

بعد الجدّة نحتت شخصية الحاج حسن الجبال والأحراش ورفقة السلاح، وكانت الصعوبة التي اعترضتني في مقابلتي معه تتمثل أساسا في قوة شكيمته، إذ كان صعب المراس،حادّا، سريع اتخاذ القرار، كأنما أشبع قراره درْسًا لأيام وأيام، متشوّفا إلى المستقبل، لا يتخذ من الذاكرة إلا جسرا للعبور إلى المستقبل، هكذا عبّر لي عن رغبته في أن يكون عنوان مقابلتي معه " للعروبة مجد أحلم بتحقيقه"، ومن البديهي أنه لن يحقق ذلك المجد وحده، إذن فقد كان الحاج حسن الزارعي صاحب مشروع سياسي، لا يرى وقع السنين عليه مانعا له من المشاركة فيه وربما

قيادته، وهكذا تصبح الذاكرة عند الحاج حسن ليست فقط قدرة على مقاومة النسيان وإنما حلما ببناء المشروع الذي لم توقفه، في رأيه، اتفاقية الاستقلال في تونس ولا معاهدة ايفيان في الجزائر ولا وفاة جمال عبد الناصر الذي بكاه أمامي عندما ذكر رحيله.

أما كيف يحقق هذا المشروع، فقد بينه الحاج حسن في طلبه تصدير مقابلتي معه ببيتي شعر لأبي القاسم الشابي:

إن الحياة صراع *** فيها الضعيف يُداسُ

ما فاز في ماضغيها *** إلا شديد المراس

فماذا فعل الحاج حسن الزارعي في الانتصار لمشروعه ؟ أليس المشروع المبني على الذاكرة يحتاج وثائقا ؟ فكيف أضاع وثائقه ؟

قال إن الرئيس السابق المنصف المرزوقي (حكم 2011 – 2014)، استدعاه إلى القصر مرتين، كانت المرة الأولى بمناسبة تكريم صالح بن يوسف في شخص أرملته، قال أنه قال للدكتور المرزوقي أنه من المعيب أن تتكفل الدولة الجزائرية بالمقاومين التونسيين في حين تتنصل الدولة التونسية من الموضوع[19]، قال بأن المرزوقي سأله: "هل عندك وثائق حول هؤلاء المقاومين؟"، قال بأنه سلمه الوثائق ولكن الرئيس كذب ولم يفعل شيئا.

المناسبة الثانية، التقى الرئيس في مقبرة الجلاّزْ بمناسبة تخليد ذكرى صالح بن يوسف، بناء على دعوة من رئاسة الجمهورية، قال بأنه سلّمه ورقة يطلب فيها منه أن يردَّ له وثائقه، أخذ الرئيس الورقة ولم يرجع الوثائق.

قال بأنه توسّط بأحد المقربين من الرئيس وهو رشيد الحسيني لاسترجاع وثائقه ووعده بأن يعمل جهده لإرجاعها له لكنه لم ينجح في ذلك.

يمكن تفسير اهتمام الرئيس المرزوقي بموضوع الحاج حسن وثقة الحاج حسن الزارعي بالرئيس الجديد (حينئذ) بانتماء والد الرئيس إلى الحركة اليوسفية التي ينتمي إليها شاهدنا، حيث لجأ إلى المغرب الأقصى بعد هزيمة الشق اليوسفي واعتلاء الحبيب بورقيبة سدّة الحكم، وقد توفي محمد بن حَمَدْ البدوي المرزوقي (والد الرئيس) في منفاه في مدينة مراكش في المغرب سنة 1988. إن وصول ابن مقاوم يوسفي إلى رئاسة الجمهورية، في تمثلات الحاج حسن، هو وصول التيار اليوسفي العروبي برمّته إلى الحكم في تونس، ممّا يعني أنّ معركة الحاج حسن ضد النسيان قد وضعت أوزارها وأنّه آن للحاج حسن أن يمدّ ساقيه، لكن تجري الرياح بما لا يشتهي شاهدنا، فقد خسر هذه الجولة من المعركة أيضا، نتيجة الفوضى المستحكمة في أجهزة الحكم بعد 2011، وهو ما يعكس الارتجال والضبابية التي كانت عليها البلاد إثر سقوط نظام بن علي الذي وإن كان متسلّطا إلا أنه لم يكن فاقدا للضبط كما هو حال الحكومات التي جاءت على أنقاض نظامه.

كما يفضح الحدث الفرق البيّن بين جيلين أو ثقافتين: ثقافة ريفية بدوية تقوم على روح الجماعة والثقة في الآخر وحفظ الأمانة وثقافة ليبرالية فردية تغلب على طباع أغلب السياسيين

[19] تكفلت الدولة الجزائرية بمصاريف الحاج حسن الزارعي، حيث وبمجرد علمها بعودته من مصر استدعته الى الجزائر ومنحته بطاقة انخراط في جيش التحرير الجزائري وقامت بتوسيمه، مع منحه جراية قارة وبمفعول رجعي يعود إلى تاريخ انخراطه في المقاومة الجزائرية.

المعاصرين، خاصة ممّن درسوا وتزوجوا في أوروبا ( مثل الرئيس المرزوقي وأغلب رؤساء الحكومات الذين جاؤوا بعد 14 جانفي 2011)

في هذه المعركة، فقد الحاج حسن، وإلى الأبد، سلاحه الذي كان يحمي ذاكرته: الوثائق، لكن المعركة لم تتوقف، وإن بدت، بدون سلاح خاسرة. هكذا وجدنا الشاهد خُلوا من أية وثيقة عدا وثيقة انخراطه في جيش التحرير الجزائري ومقال جريدة الشروق، وزوجته المصرية شاهدا حيا على ماضي لجوئه إلى مصر، وحديثه بلكنة شرقية رغم اللغة الفصحى الطاغية على كلامه.

ولم ينقطع اتصالنا به حتى وفاته عشية يوم 24 مارس 2020، الأمر الذي مكننا من متابعة مواقفه على مدى أربع سنوات، مما يجري وخاصة في مستوى ما أسميناه حمّى التذكر والجدل الواسع الذي رافق نشأة واشتغال هيئة الحقيقة والكرامة.

قدّم ملفه إلى هيئة الحقيقة والكرامة، فرع سيدي بوزيد، وتمّ استدعاؤه إلى المقر الرئيسي في تونس العاصمة، حيث حضر يوم 8 مارس 2017، وخضع لبحث من متخصصين من وحدة التحقيق الأولي في الهيئة والتي يترأسها الأستاذ عبد الفتاح البَحْري، وقد تواصل التحقيق معه لساعات متتالية، لم يسفر التحقيق عن شيء يذكر، ولم يقع استدعاء الحاج حسن مرة أخرى ( لعرض شهادته في جلسات الاستماع العلنية التي تنقلها التلفزة مثلا)، وقد اتصل بي الحاج عدة مرات مستفسرا عن مصير ملفه، وقد علمت أن الهيئة لم تجد خلال استقصائها أي أثر يثبت صحة ما رواه الزارعي، فلم يجدوا، حسب قولهم، أي حكم صادر ضده، وهذا يكشف تقصيرا وعدم جدية في عمل الهيئة التي كان عليها الاتصال بوزارة المجاهدين في الجزائر لاستجلاب ملفه، أو البحث في وثائق سفارة تونس في مصر، أو استجلاب ملف نفيه من مصر، كما فعلت مع وثائق الاستقلال ومصير الثروات التونسية التي جلبتها من فرنسا، وكان الأحرى بها تتبع آثار الوثيقتين اللتين قدمهما للهيئة أي وثيقة انتمائه لجيش التحرير الجزائري، وبرقية العفو التي أرسلها له الحبيب بورقيبة، كما قال.

إن انصاف الضحايا يتطلب بذل جهد في معرفة حقيقة ما قاموا به وما تعرضوا له من انتهاكات وعدم الاكتفاء بالوثائق الموجودة في المحاكم التونسية في عهد كان يجري فيه "الاستحواذ على الذاكرة" كما قالت تزفيتيان تودوروف.

وهكذا خسر الحاج حسن الزارعي معركة الاعتراف، معركة الذاكرة ضد النسيان، فلم تنصف هيئة الحقيقة والكرامة ذاكرته وإنما انحازت إلى عدوّه: النسيان، صحيح أنها صنّفته، في آخر المطاف، مثل آلاف غيره، ضحية، لكن ذلك لم يكن كافيا بالنسبة له.

لقد كشفت طرق وأساليب اشتغال هيئة الحقيقة والكرامة وما رافقها من صراعات داخلية تجلّت من خلال الإقالات والاستقالات، وانتقادات خارجية، برزت خاصة من خلال بيانات جماعة المؤرخين (عقيل البكوش،2019) خطل تسليم مقاليد قيادة عربة الذاكرة إلى السياسيين وما يمكن أن يصيب سياسات الذاكرة جراء ذلك، من انحرافات وتشوهات بفعل التجاذبات السياسية والصراعات الحزبية، التي لا ترى في الذاكرة غير وسيلة من وسائل الوصول إلى السلطة أو دعم سلطة قائمة أو وصم خصم سياسي، ذلك أن «*الحكم النموذجي على الماضي، مفروض من*

*قبل قالب معرفي مُسيَّس، يبرز خلال الحملات الانتخابية وأثناء المناظرات التي تنقلها وسائل الإعلام، وأيضا في مؤسسات الذاكرة*» (Aarelaid-Tart, Aili,2016, P.112)

لا يحتاج الأكاديميون في تونس إلى غير تحرير الكلمة ورفع عصا السلطة عنهم لكي يرفعوا بدورهم ستائر النسيان عن مهمشي التاريخ، فليس أنسب من تسليم الخبز إلى خبّازه، وتسليم الذاكرة وكتابة التاريخ إلى المؤهلين لكتابته أي المؤرخين.

**خاتمة:**

خسر الحاج حسن الزارعي معركة الاعتراف، معركة الذاكرة ضد النسيان، فلم تنصف هيئة الحقيقة والكرامة ذاكرته وإنما انحازت إلى عدوّه: النسيان. صحيح أنها صنّفته، في آخر المطاف مثل آلاف غيره، ضحية. لكن ذلك لم يكن كافيا بالنسبة إليه، ولم ينصفه الأكاديميون، ولم تلتفت إليه مؤسسات الذاكرة الخاصة والعمومية.

لقد رافقت حمّى التذكر بعد 2011، حمّى سياسية، صار بمقتضاها الشأن السياسي حديث كل الفئات والجماعات والأفراد، وانفجر المرجل الذي طالما تحمّل الكبت المسلّط عليه لأكثر من نصف قرن، ولكنّ هذا الانفجار كان، بشكل ما، عشوائيا. أصابت شظاياه مجمل الحياة الاجتماعية. وكشف عن ندوب الذاكرة، وأدمى مواضع أخرى فيها، ولئن لقي فاعلون متذكرون الإنصاف المستحق، سواء بسبب انسجامهم مع الذاكرة الرسمية أو اهتمام وسائل الاعلام بهم أو التفطن إلى وجودهم من قبل بعض الأكاديميين، فإن المسح الذاكراتي غير المتوازن يفصح عن هشاشة سياسة الذاكرة المتبعة في تونس، إذ لم تنصف هذه الذاكرة العرجاء الحاج حسن بن عياد الزارعي. فرحل في زمن الكورونا، بلا طقوس وداع، وودّع حياته ومشروعه للذاكرة الغازية، دون أن يثمر هذا المشروع الذي حارب من أجله، ودون أن يضع قدميه في "*التاريخ المحتفى به* فعسى أن يكون هذا النص، بعد رحيله، إنصافا لذاكرة لاحقت سعادتها فلم تدركها، وعسى أن يؤدّي إلى إقامة العدل الذّاكراتي.

**قائمة المراجع:**

1.أفلاطون (2000)، محاورة ثياتيتوس، ترجمة وتقديم، أميرة حلمي مطر، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة.

2.بلقاسم بن جابر (2017)، إشكاليات الشعر الشعبي عند محمد المرزوقي ، دار البدوي، تونس.

3.بول ريكور (2009)، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة جورج زيناتي ، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت.

4.تزفيتيان تودوروف (2006)، الأمل والذاكرة: خلاصة القرن العشرين، ترجمة نرمين العمري ، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

5.جاك لوغوف (2017)، التاريخ والذاكرة، ترجمة جمال شحيّد، المركز العربي لدراسة السياسات، بيروت، لبنان.

6.جون واتربوري (2013)، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، ط 3، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المغرب.

7.جويل كاندو (2009)، الذاكرة والهوية، ترجمة وجيه أسعد، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا.
8.لورون بوتي (2012)، الذاكرة أسرارها وآلياتها، ترجمة عزالدين الخطابي ، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
9.محمد حبيدة (2018)، المدارس التاريخية، برلين – السربون – ستراسبورغ، من المنهج إلى التناهج ، دار الأمان، الرباط، المغرب.
10.محمد المرزوقي (2016)، الأعمال الكاملة، القسم الرابع، المأثورات الشعبية، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس.
11.الهادي التيمومي (2018)، كيف صار التونسيون تونسيين، ط 3، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس.
12.وجيه كوثراني (2013)، تاريخ التأريخ: اتجاهات – مدارس - مناهج، ط 2، المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة، قطر.
13.جماعي (2007)،التاريخ الجديد، اشراف جاك لوغوف، ترجمة، محمد الطاهر المنصوري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
14.جماعي (2015)، التاريخ الشفوي، مقاربات في الحقل الاجتماعي – الأنثروبولوجي، المجلد الثاني، اشراف وجيه كوثراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.
15.جماعي (2001)، إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، الطبعة الثانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.
16.ليسير، فتحي (2015)، التاريخ الشفوي، مقاربات في الحقل السياسي العربي فلسطين والحركات الاجتماعية، المجلد الثالث،اشراف وجيه كوثراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.
17.عبد الرحمان المودن وآخرون (2007)، الكتابات التاريخية في المغارب: الهوية والذاكرة والاسطوغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، المغرب.
18.بيير نورا وآخرون (2015)، الكتابة التاريخية، ترجمة محمد حبيدة، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب.
19عزيزة البريكي و رشيد توهتو (2014)، "الذاكرة المروية وعدالة الانتقال بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد"، مجلة إضافات، العددان 26 – 27 (ربيع – صيف 2014)، بيروت، لبنان.
20.عقيل البكوش (2019)، "سياسات الذاكرة الجماعية في سياق العدالة الانتقالية: حالة هيئة الحقيقة والكرامة تونس"، مجلة إضافات، العدد 46 (ربيع 2019)، بيروت، لبنان.
21.عادل بلكحلة (2015)، "محاولة في فهم نجاح الثورة الفنيزويلية البوليفارية: إعادة بناء لسيرة القائد ومقاربة أولية للمشروع"، مجلة مسارات، السنة 2، العدد 3-4 (شتاء 2015)، تونس.
22.زهير سوكاح (2020)، "حقل دراسات الذاكرة في العلوم الانسانية والاجتماعية: حضور غربي وقصور عربي"، مجلة أسطور، العدد 11 (جانفي 2020)، المغرب.

23.التهامي حبشي (2015) "مقالة في نقد الوهم البيوغرافي في العلم الاسطوغرافي"، على الرابط: http://www.berrechidnews.com/2015/11/1.html.

24.منير السعيداني (د.ت.) "التصريف المضارع للماضي"، في، ثقافة ومجتمع (مدونة الكترونية) على الرابط:
https://www.academia.edu/31506385/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%B9_%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A

25.موقع مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات على الرابط
http://temimi.refer.org/index.php?module=rubriques&opt=8

26.الفقرة التاسعة من الفصل 148 من الدستور التونسي، 2014، ص 36. على الرابط:
http://majles.marsad.tn/uploads/documents/TnConstit_final_1.pdf.

27.قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها. على الرابط -http://www.ivd.tn/ar/wp
.content/uploads/2015/12/

28.انظر التقرير الختامي الشامل لهيئة الحقيقة والكرامة على موقع الهيئة:
http://www.ivd.tn/rapport/

29.بيان المؤرخين التونسيين ضد هيئة الحقيقة والكرامة على الرابط:
https://ar.lemaghreb.tn/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/item/17620-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%A4%D8%B1%D8%AE-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%86-%D8%B3%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

30.Aili Aarelaid-Tart (2016),"the Soviet past through the lenses of different memory communities", in, Generations in Estonia: contemproray perspectives on turbulent times, University of Tartu.
31.Gianni Albergoni (1990), Mémoire gentilice et histoire nationale: figures et enjeux du récit d'une insurrection bédouine anticoloniale, in: Cahiers d'études africaines, vol.30, n°119.
32.Aristote, Traité de mémoire et de réminiscence, voir le lien: https://fr.wikisource.org/wiki/De_la_m%C3%A9moire_et_de_la_r%C3%A9miniscence.
33.Annie OLIVER (2001) , Le biographique, Hatier, Paris.
34.Daniel Bertaux (2010), L'enquète et ses méthodes, Le récit de vie, 3ème édition, Armand Colin, France.
35.Enzo TRAVERSO (2012), L'histoire comme champ de bataille : interpréter les violences du XXème siècle, La découverte, Paris.
36. Maurice HALBWACHS (1950), La mémoire collective, Edition électronique: http://classiques.uqac.ca/classiques/Halbwachs_maurice/memoire_collective/memoire_collective.pdf
37.Michel de Certeau (1994), La prise de parole et autres écrits politiques, Seuil, Paris.
38.Paul RICOEUR (2000), La mémoire, l'histoire, l'oubli, Seuil, Paris, 2000.
39.Aron- Schnapper DOMMINIQUE ,et, Hanet DANIELE (1980), "D'Hérodote au magnétophone: sources orales et archives orales", Annales. Economies, Sociétés, Civilisations Vol. 35, no.1.
40.Serge NICOLAS (1992), "Hermann EBBINGHAUS et l'étude expérimentale de la mémoire humaine", voir le lien: https://www.persee.fr/doc/psy_0003-5033_1992_num_92_4_29538.